الاستراتيجية مع المصالح السوفياتية، نظراً لدور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وبالأخص موقفه من القضايا العربية؛ وتجديد سياسة عدم الانحياز، بما تتضمنه من حركة نشطة ايجابية.

استثمار حيوية الكفاح الفلسطيني

على الرغم من الحصار العسكري والسياسي المضروب حول منظمة التحرير الفلسطينية، فان الكفاح الفلسطيني، الذي يتضمن استمرار صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والانتفاضات المستمرة هناك ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، يمثل طاقة سياسة متنامية. وهذا ما أدركه منذ وقت مبكر حزب العمل الاسرائيلي، وكذلك واشنطن والسوق الاوروبية، من خطورة العنصر البشري العربي على الكيان الصهيوني ومعنى انفجاره النضالي عندما يصل الى الاقتراب من التوازن، فكيف بالتوازن أو التفوق. وهذا يعتبر أحد الخيارات المساعدة لدى م.ت.ف. [١٧]. أي ان استمرار النضال الفلسطيني يشكل أحد الابعاد السياسية الايجابية للتوازن الاستراتيجي بين مصر واسرائيل.

استنتاجات

خلاصة القول، اننا أخذنا بمفهوم القوة الشاملة وبالمقياس الذي قدمه الباحث راي كلاين باعتبار ان القوة الشاملة للدولة تتكوّن من الكتلة الحيوية (الاقليم والسكان) مضافة الى المقدرة الاقتصادية والمقدرة العسكرية مضروبة بالاستراتيجية والارادة. وبتحويل هذه المعادلة الى أرقام افتراضية، للمقارنة، يتبين ان الدول العربية المرتبطة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي تتمتع بتفوق واضح ضد اسرائيل (١٣٢ ضد ٣٩). الا ان جزءاً أساسياً من القوة العربية الشاملة ينصرف الى المقدرة السكانية والجغرافية والاقتصادية، بينما ينصرف معظم القوة الشاملة الاسرائيلية الى العنصر العسكري. لذلك، نجد انه، على مستوى القوة العسكرية وحدها، يتمتع العرب بتفوق محدود على اسرائيل (٣٠ ضد ٢٢). فاذا أدخلنا عنصر الاستراتيجية والارادة مع عنصر القوة العسكرية، نجد أن الميزان ينقلب لصالح اسرائيل ضد العرب (٣٧ ضد ٣١). فاذا لاحظنا، أيضاً، ان تلك الدول لا تتصرف كوحدة متكاملة ضد اسرائيل في اطار استراتيجية للمواجهة وانما كوحدات متصارعة، لأدركنا عمق اختلال الميزان لصالح اسرائيل في مواجهة كل دولة عربية على حده.

وهذا يعني تأجيل أي مواجهة عسكرية مع اسرائيل خلال الثمانينات، وكذلك تأجيل انجاز أي تسوية سلمية شاملة في ظل هذه الأوضاع المتردية لصالح اسرائيل.

وهنا ينبغي ان نأخذ في الاعتبار ما حدث في سنة ١٩٦٧، وما بعدها، والذي كان نتيجة لمجموعة من الأخطاء في حسابات القوة العسكرية، وفي حسابات موازين القوة الاقليمية، وفي حسابات العلاقات الدولية، الى جانب الخلل الذي أصاب النظام العربي نفسه[١٨].

صحيح ان بعض هذه الاختلالات أخذ في التحسن، خاصة بعد ذوبان الجليد بين القاهرة وموسكو وعودة الدفء الى العلاقات بين البلدين حتى مع محاولات تطبيع العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي[١٩]، هذا بالاضافة الى اعادة العلاقات بين مصر ونحو نصف العالم العربي تحسباً للأخطار المتزايدة بالأمن القومي العربي بعد مؤتمر عمان، ولكن ينبغي أن نوضح، في النهاية، ان اختلال الميزان الاستراتيجي لا يؤثر، بشكل قوي، في حركة الاستقرار والصراع في المنطقة، حيث ان الصراعات المحلية مدفوعة بتناقضات قومية وحضارية وثقافية وعرقية واجتماعية ممتدة؛